

أثر التخطيط التعاقبي في التماثل التنظيمي في جامعة البلقاء التطبيقية

الرزاق، بلقيس علي غصاب، و القطاونة، منار إبراهيم. (2022). أثر التخطيط التعاقبي في التماثل التنظيمي في جامعة البلقاء التطبيقية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البلقاء التطبيقية، السلط. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1328511>



إعداد

سامر بنون

اختيار المنهجية البحثية

في ضوء المعطيات الواردة في فصل المنهجية من الدراسة، يلاحظ أنّ اختيار المنهج الوصفي بمدخله المسحي والارتباطي يمثل خياراً منسجماً مع طبيعة المشكلة البحثية وأهدافها. فالدراسة تتناول أثر التخطيط التعاقبي في التماثل التنظيمي، وهو موضوع يستلزم توصيف الواقع التنظيمي بدقة، ورصد مستوى كل من المتغيرين داخل بيئة العمل في جامعة البلقاء التطبيقية، إضافة إلى تحليل العلاقات الارتباطية بينهما. إنّ هذا النوع من الظواهر التنظيمية لا يمكن مقارنته بالمنهج التجريبي أو النوعي وحده، لأن الغاية الأساسية هي القياس الكمي للعلاقات واستنتاج دلالتها الإحصائية، وهو ما يبرّر الاعتماد على المنهج الوصفي-الارتباطي المدعوم بأساليب إحصائية متقدمة مثل تحليل الانحدار المتعدد واختبارات الثبات، كما ورد بوضوح في الدراسة ويحسب للباحثة أنّها دعمت اختيارها المنهجي بإجراءات قياس كمية منضبطة، شملت بناء استبانة ذات صدق وثبات مقبولين وتحليل البيانات عبر برنامج SPSS، ما يجعل المنهج مناسباً من حيث قدرته على الإجابة عن أسئلة البحث والتحقق من فرضياته.

اختيار المنهجية البحثية

وتكشف أن الدراسة كان يمكن أن تعزز قوة منهجيتها ببعض الإضافات المنهجية التي تزيد من عمق النتائج وثنائها. فمن ناحية، الاعتماد الكلي على البيانات الكمية الاستقصائية عبر العينة المتيسرة قد يحدّ من إمكانية تعميم النتائج، خصوصاً أن بعض أقسام الجامعة امتنعت عن المشاركة، كما ورد في إجراءات الدراسة، وهو ما يطرح تساؤلات حول التمثيل الحقيقي لمجتمع البحث، وكان يمكن أن تضيف الدراسة بعداً تفسيرياً أعمق لو دمجت المنهج الكمي بمنهج نوعي مكمل، مثل المقابلات مع القيادات الإدارية، للاطلاع على رؤى معمقة حول ممارسات التخطيط التعاقبي، الأمر الذي يعزز المصادقية الداخلية للنتائج ويساعد في فهم الآليات التي تربط بين التخطيط التعاقبي والتماثل التنظيمي. وعليه، ينظر إلى المنهج المستخدم بوصفه ملائماً لكنه ليس الأمثل، إذ يفتقر إلى التنوع المنهجي الذي كان من شأنه تقوية دلالات النتائج وتوسيع قدرتها التفسيرية.

تقييم مدى ملائمة أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وهو خيار يتوافق مع طبيعة المنهج الوصفي-الارتباطي الذي يهدف إلى قياس المتغيرات كما يدركها أفراد مجتمع الدراسة. وتظهر الاستبانة في هذه الحالة أداة مناسبة لقياس كل من التخطيط التعاقبي والتماثل التنظيمي، لأنها تتيح جمع بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي واختبار الفرضيات، فإن الاختصار على الاستبانة وحدها يشكل نقطة ضعف منهجية، إذ إنّ موضوع الدراسة يتصل بعمليات تنظيمية معقدة مثل تحديد المراكز القيادية وصياغة خطط التعاقب وتنفيذها، وهي ممارسات لا يمكن قياسها بدقة كاملة عبر أداة تقرير ذاتي فقط، كان من الممكن أن تعزز الدراسة فاعلية أدوات جمع البيانات لو دمجت أسلوباً نوعياً مكملًا، مثل المقابلات مع القيادات الإدارية أو تحليل الوثائق التنظيمية، مما يتيح فهماً أكثر عمقاً للسياقات والمعايير القائمة فعلياً داخل الجامعة. وبناءً عليه، فإن الاختيار كان مناسباً لكنه غير كافٍ لتحقيق أقصى درجات الدقة والعمق البحثي.

تقييم وضوح وصف مجتمع الدراسة والعينة والأدوات والأساليب الإحصائية

جاء وصف مجتمع الدراسة والعينة في المستند واضحاً ومفصلاً، حيث تم تحديد مجتمع الدراسة بجميع الموظفين الإداريين في جامعة البلقاء التطبيقية (1265 موظفاً)، إضافة إلى تحديد أسلوب اختيار العينة (العينة المتيسرة) وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة ونسبة الاستجابة، وهو ما يعكس قدراً جيداً من الشفافية المنهجية.

كما قدمت الباحثة وصفاً دقيقاً لأداة الاستبانة وأبعادها وعمليات التحقق من صدقها وثباتها. كذلك كان عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة – مثل الإحصاء الوصفي، ومعامل كرونباخ ألفا، والانحدار المتعدد، واختبارات التعددية الخطية واضحاً ومنظماً بما يتيح تقييم صلاحية الإجراءات التحليلية المتبعة. ومع ذلك، فإن الطبيعة غير الاحتمالية للعينة تفرض حدوداً على إمكانية تعميم النتائج، كما لم تُبرَّر بشكل كافٍ أسباب اختيار العينة المتيسرة مقارنة ببدائل أكثر تمثيلاً، مما يترك ثغرة نقدية في البعد المنهجي المرتبط بتمثيل البيانات، وعلى الرغم من هذا القصور، يظل الوصف العام لبنية المجتمع والعينة والأدوات والأساليب الإحصائية مفصلاً لكنه يحتاج إلى تعميق في مستوى التبرير العلمي لاختيار الإجراءات.

تقييم مناسبة حجم العينة لطبيعة الدراسة

يتضح من بيانات الدراسة أنّ حجم العينة المستردة بلغ 302 مفردة من أصل 370 استبانة موزعة، وبنسبة استجابة بلغت 81.6%، وهو حجم كبير نسبياً مقارنة بإجمالي مجتمع الدراسة البالغ 1265 موظفاً إدارياً، وهذا الحجم يعدّ مناسباً للتحليل الإحصائي المستخدم، خاصة وأن الدراسة اعتمدت أساليب تحليلية تتطلب عدداً كافياً من البيانات مثل تحليل الانحدار المتعدد واختبار الثبات. من الناحية المنهجية، يوفر حجم العينة قوة تفسيرية ومعامل ثبات عالٍ للنتائج، ويسمح بتعميم نسبي داخل حدود مجتمع الموظفين الإداريين إن اعتمدت الباحثة على العينة المتيسرة يقلل من الصلاحية الخارجية للنتائج رغم الحجم الملائم؛ فحجم العينة مناسب رقمياً، لكنه ليس الأمثل تمثيلاً نتيجة غياب العينة الاحتمالية. بالتالي، يمكن القول إن حجم العينة كبير وملائم للتحليل الإحصائي، لكنه محدود من حيث قدرة التعميم بسبب طريقة اختيارها.

مدى ملائمة خصائص العينة لموضوع الدراسة

اكتفت الدراسة بالإطار العام لموظفي الجامعة الإداريين دون التأكد من التوازن البنيوي الذي يتطلبه موضوع حساس مثل التخطيط التعاقبي. فالتعاقب الوظيفي مرتبط تحديداً بفئات وظيفية معينة: القيادات المتوسطة، رؤساء الأقسام، أصحاب الخبرات الطويلة، والموظفون المقربون من مسارات الترقى. ومع ذلك، لا يظهر في الدراسة أي تفصيل يضمن تمثيل هذه الفئات الحيوية داخل العينة بنسب تتناسب مع وزنها في الواقع التنظيمي، فإن خصائص العينة المستعرضة (العمر، الجنس، المؤهل، الخبرة) تم تناولها كمتغيرات وصفية فقط، دون أن تُوظف تحليلياً للكشف عما إذا كانت جميع الفئات الضرورية للبحث ممثلة فعلاً أو أن العينة انحازت لصالح فئة عمرية أو خبرية معينة. هذا يجعل خصائص العينة رغم ارتباطها العام بموضوع الدراسة غير متوازنة منهجياً، ويُحتمل أن تكون قد قدّمت صورة مبتسرة عن مستويات التماثل التنظيمي أو ممارسات التخطيط التعاقبي. وبذلك، فإن ملائمة الخصائص كانت شكلية أكثر منها وظيفية، لأنها لم تُبنى على إستراتيجية واضحة لضمان تمثيل الفئات الأكثر تأثيراً في المتغيرات محل البحث.

وضوح استخدام البرامج الإحصائية

يتضح من قراءة منهجية الدراسة أنّ الباحثة قامت بالإشارة إلى استخدام برنامج SPSS بوصفه الأداة الأساسية لمعالجة البيانات، مع ذكر مجموعة من الاختبارات الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي، معامل الثبات (كرونباخ ألفا)، تحليل الانحدار المتعدد، واختبار التعددية الخطية. ورغم أنّ هذا العرض يشير إلى دراية تقنية مقبولة، إلا أنّ التناول جاء وصفيّاً أكثر منه تفسيريّاً؛ إذ لم توضح الدراسة بشكل كافٍ كيفية تطبيق هذه الاختبارات أو مبررات اختيار كل منها، ولا الشروط الإحصائية التي يجب تحققها قبل استخدامها. هذا النقص يقلل من قوة التحليل لأن القارئ لا يستطيع تقييم مدى التزام الباحثة بالافتراضات الإحصائية الأساسية مثل خطية العلاقة، تجانس التباين، أو طبيعة توزيع البيانات.

وضوح استخدام البرامج الإحصائية

لم تتم الإشارة إلى كيفية معالجة البيانات الأولية داخل SPSS أو طريقة ترميز الفقرات، وهي خطوات منهجية مهمة لضمان دقة التحليل. وبذلك، فإن وصف استخدام البرنامج كان إجرائياً سطحياً، يفتقر إلى التفصيل العلمي الذي يعكس فهماً عميقاً لأدوات التحليل الإحصائي. أما فيما يتعلق بمدى توافق التحليل الإحصائي مع أهداف الدراسة، فإن اختيار الإحصاء الوصفي والانحدار المتعدد يتلاءم شكلياً مع هدف البحث المتمثل في الكشف عن أثر التخطيط التعاقبي على التماثل التنظيمي.

وضوح استخدام البرامج الإحصائية

غير أنّ هذا التوافق لا يخلو من ملاحظات نقدية منهجية؛ فالاعتماد على الانحدار المتعدد يفترض وجود علاقة سببية أو شبه سببية، ما يتطلب ضبطاً منهجياً وشروطاً إحصائية دقيقة. ومع ذلك، لم توضّح الدراسة كيفية اختبار الافتراضات الأساسية للانحدار، مثل استقلالية الأخطاء أو طبيعة الارتباط بين المتغيرات. كما أن تحليل التعددية الخطية تم توضيحه شكلياً من خلال قيم VIF وTolerance، لكنه لم يُناقش أو يُفسر بصورة تسمح بتقييم مدى تأثيره في النموذج العام.

وهذا يُظهر أن التحليل كان فنياً لكنه غير نقدي، وتم تقديمه كقائمة اختبارات بدلاً من كونه منظومة تحليلية مترابطة تخدم هدف الدراسة بشكل ممنهج. بالتالي، ورغم وجود إطار تحليلي مقبول، إلا أن افتقاره للتفصيل والربط المنطقي انعكس على دقة التحليل وجعله متوافقاً مع الأهداف على المستوى الشكلي، وليس على المستوى العلمي العميق.



Thank You